

الأخلاق والتجريبية

نظرات نقدية في كتاب (المشهد الأخلاقي) لسام هارس



أحمد حسين الأزهري

الأخلاق والتجريبية

نظرات نقدية في كتاب "المشهد الأخلاقي" لسام هارس

تأليف

أحمد حسين الأزهري

باحث



الترقيم الدولي : 978-9948-24-594-0

الأخلاق والتجريبية

www.tabahfoundation.org

جميع الحقوق محفوظة © ، يمنع إنتاج أو توزيع أي جزء من هذا الإصدار بأي وسيلة دون موافقة خطية صريحة من مؤسسة طابة ، إلا في حالات الإقتباس المختصر مع العزو الدقيق ، والكامل في المقالات النقدية ، أو المراجعات .

نبذة عن مؤسسة طابة :

هي مؤسسة غير ربحية تُعنى بتقديم أبحاث ومبادرات واستشارات وتطوير كفاءات، وتسهم في تجديد الخطاب الإسلامي المعاصر للاستيعاب الإنساني، وتسعى إلى تقديم مقترحات وتوصيات لقادة الرأي لاتخاذ نهج حكيم نافع للمجتمع بالإضافة إلى إعداد مشاريع تطبيقية تخدم المثل العليا لدين الإسلام وتبرز صورته الحضارية المشرقة مستندين في ذلك على مرجعية أصيلة واستيعاب للتنوع الثقافي والحضاري والانساني.

نبذة عن مبادرة سؤال :

”سؤال“ مبادرة مجتمعية ترحب بالأسئلة الوجودية الشائعة بين الشباب والالتزام بحوار هادئ يحترم عقل الإنسان، وبملاً قلبه، ويناسب وجدانه وتعمل على خلق مساحة للاستفادة المتبادلة بين فريق المبادرة والشباب، من خلال عدة فعاليات وأنشطة متنوعة لمناقشة الأسئلة التي تشغل الأذهان، وتعتبرها شرائح مختلفة من المجتمع أسئلة محرمة أو ممنوعة، مبادرة “ سؤال“ لا سقف لديها للأسئلة مهما كانت جرأتها أو حساسيتها، وقدوتنا في ذلك سيدنا عبد الله بن عباس حينما قال أنه أوتي العلم بسبب لسان سؤول -أي كثير الأسئلة- وقلب عقول.

نبذة عن الباحث

أحمد الأزهرى

باحث متخصص في تاريخ الفكر التربوي والفلسفي في العالم الإسلامي له تحقيقات ودراسات تراثية في أصول التعلم والتعليم وآداب المطالعة والمنطق، ومشاركات بحثية في الفلسفة وعلم الكلام والتصوف. درس الأنثروبولوجيا بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ثم العلوم الإدارية والتواصل القيادي بجامعة تولين بالولايات المتحدة الأمريكية.

تمهيد

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مَنْ لا نبي بعده، سيدنا محمدٍ، رسول الله المصطفى، وحببيه المجتبي، وشفيعه المرتضى، صلى الله عليه، وعلى آل بيته الأطهار، وصحابته الأبرار، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليمًا كثيرًا.
أما بعد:

فإن كرامة الوجود البشري في احتكام أفراد جنسه إلى قوانين معيارية تقيس صواب أو خطأ أفعالهم، وذلك على خلاف الكائنات الأخرى. وتهتز هذه الكرامة أحيانًا عندما يسعى بعض بني الإنسان إلى قتل الأخلاق. وقتل الأخلاق ليس بالضرورة أن يكون بمخالفتها، وإنما يكون أيضًا بنفيها أو القول بنسبيتها. فالقول بنسبية الأخلاق، وهو عدم وجود معيارٍ مطلقٍ لها مستقلٍ عن أهواء البشر، يبطل معنى الاحتكام. وعليه، فإن الدين موقفه من الأخلاق واضحٌ ثابتٌ لا لبس فيه ولا ريب. فالحكم الأخلاقي ضروري في الدين، ومطلق، وموضوعي. ونعني بقولنا «مطلق»: أي مستقل عن اختيارات وتفضيلات البشر. ونعني بقولنا «موضوعي»: أن الحكم الأخلاقي في الدين وإن كان مصدره مطلقًا، إلا أنه يراعى فيه اختلاف الأحوال.

وما معنى وصفه بالضروري؟ تحتاج إلى توضيح..

أما بالنسبة للإلحاد فما زالت قضية الأخلاق مأزق حقيقي. يصف فيلسوف العلوم الملحد مايكل روس الموقف الإلحادي من الأخلاق قائلاً: «موقف القائل

بالتطور اليوم ... هو أن للبشر انتباه أخلاقي ... لأن مثل هذا الانتباه له قيمة بيولوجية. الأخلاق تكثف بيولوجي لا يقل عن الأيدي والأقدام والأسنان ... الأخلاق باعتبارها دعوى مرتبطة بأمر موضوعي قابلة للإثبات العقلاني مجرد وهم. أنا أقدر أنهم عندما يقولون: (حب جارك كما تحب نفسك) يحسبون أنهم يرجعون إلى أمر وراءهم وأعلى منهم ... غير أن هذه المرجعية هي في الحقيق بلا أساس. الأخلاق ما هي إلا معاون على البقاء والتناسل ... وأي معنى لها أعمق من هذا فهو خيال»⁽¹⁾.
فالتطور الطبيعي، على حسب النظرة الإلحادية للكون، إذا أتاحت له الفرصة أن يعاود الكرة مرة أخرى على نحو مختلف، ربما ينتج لنا بشرًا لديهم معايير وسلوكيات أخلاقية مختلفة تمامًا عن السائد حاليًا. يقول تشارلز داروين: «لو ... أن الرجال تربوا في ظل ظروف خلية النحل، من الصعب أن يكون ثمة شك في أن الإناث غير المتزوجات يكون واجبهن المقدس، كعاملات النحل، هو قتل أشقائهن، وأن تكافح الأمهات لقتل بناتهن المخصّبات، ولن يفكر أحد في التدخل»⁽²⁾.

(1) انظر: The Darwinian Paradigm، صفحات: 262، 268-269. النص:
"The position of the modern evolutionist... is that humans have an awareness of morality... because such an awareness is of biological worth. Morality is a biological adaptation no less than are hands and feet and teeth... [C]onsidered as a rationally justifiable set of claims about an objective something, ethics is illusory. I appreciate that when somebody says, 'Love thy neighbor as yourself,' they think they are referring above and beyond themselves ... Nevertheless, ... such reference is truly without foundation. Morality is just an aid to survival and reproduction, ... and any deeper meaning is illusory."

(2) انظر: The Descent of Man، صفحة: ٧٠. النص كما ورد بالمصدر:
"If ... men were reared under precisely the same conditions as hive-bees, there can hardly be a doubt that our unmarried females would, like the worker-bees, think it a sacred duty to kill their brothers, and mothers would strive to kill their fertile daughters, and no one would think of interfering... The one course ought to have been followed, and the other ought not; the one would have been right and the other wrong."

لعل الأفضل أن تكون العبارة: «سيعتقدن أن واجبهن المقدس .. إلى آخره»
كما ترى - أيها القارئ الكريم - الإنسان حسب الفكرة الإلحادية للكون ما هو
إلا نتيجة عرضية للطبيعة، ولم يحظ بهيئته التي هو عليها الآن إلا من زمان قريب،
مقارنة بمراحل التطور الطويلة الأمد التي خضعت لها الأرض وما عليها.
فالإنسان في منظور الإلحاد أثرٌ بيولوجيٌ لطبيعة غاشمة على سطح كوكب
تائه في كون طائش، والفناء الأبدي هو مصيره الوحيد الذي يقترب منه أفرادًا
وجماعاتٍ. إنه من الصعوبة بمكان تصور معيارٍ أخلاقيٍّ وفق النظرة الإلحادية
للوجود البشري. كيف للإلحاد أن يدعي موضوعياً أن صلاح الحشرات والزواحف
أقل قيمة من صلاح البشر؟! وهذه هي «مشكلة القيمة»⁽¹⁾ - على حد تعبير الكاتب
الملحد سام هارس - التي يعاني منها الفكر الإلحادي أيها معاناة.
أدرك سام هارس ضعف موقف الإلحاد في قضية الأخلاق، لا سيما وللملحدين
شغف بمهاجمة سلوكيات أهل الدين، وهذا الهجوم أو هذا الإنكار لا يتم لهم
مأربه إلا في حالة وجود معيار مطلق للحكم الأخلاقي، إذ القول بالنسبية يحتم
على الملحدين عدم إنكار شعائر الدين، لأن - على هذا الرأي - ليس ثمة مقياس
مطلق للحكم على أفعال الناس. وهذا ربما هو السبب المضمّر في مسعى هارس
للقول بالحكم الأخلاقي المطلق في ضوء الإلحاد، على أن السبب المعلن كما يفهم
من صريح كلامه هو صلاح حال البشرية.

(1) يقصد: القيمة الأخلاقية. انظر: The Moral Landscape، الصفحة: 199.

وفي هذا البحث نبذل أقصى ما في الوسع لنستعرض مقالة هارس واستدلالاته عليها، ونبيّن ما في ذلك من حق وباطل، ملتزمين في ذلك بالمسلك العلمي الرصين في التوثيق والنقد. ولكن قبل أن نشعر في المقصود ينبغي لنا تقديم بين يدي البحث بمقدمتين، أحدهما في التعريف بالمؤلف، والأخرى في التعريف بالكتاب.

فنقول - وبالله تعالى التوفيق - :

المقدمة الأولى: في التعريف بالكاتب

سام هاريس (Sam Harris)، هو مؤلف وعالم أعصاب أمريكي، حصل على شهادة الدكتوراة في علم الأعصاب من «جامعة كاليفورنيا» بـ«لوس أنجلوس»، كما أنه أحد مؤسسي «مشروع المنطق» أو «Project Reason» ومديره التنفيذي. ألف هاريس عدة مؤلفات حول الدين والإلحاد، فمنها كتاب «نهاية الإيمان» أو «The End of Faith»، الذي تم نشره عام 2004، والذي ظهر في قائمة «النيويورك تايمز» لـ«أفضل المبيعات» 33 أسبوعًا على التوالي. كما تُوج الكتاب بجائزة: «PEN Award» للأعمال غير الروائية، وذلك عام 2005. وفي عام 2006، قام هاريس بنشر كتابه «رسالة إلى أمة مسيحية» أو «Letter to a Christian Nation» ردًا على انتقادات وجهت لـ«نهاية الإيمان». تبع هذا العمل كتابه «المشهد الأخلاقي» أو «The Moral Landscape»، الذي تم نشره سنة 2010، ويقترح فيه هاريس أن العلم التجريبي قادر على الإجابة على الأسئلة الأخلاقية، وأن إجاباتها لا تتوقف على الدين أو الاعتقاد في الإله. أتبعه بعد ذلك عام 2011 بكتيب عنوانه: «الكذب» أو «Lying»، ثم بكتيب آخر عام 2012 عنوانه: «حرية الإرادة» أو «Free Will» دافع فيه عن مذهب الحتمية. وآخر ما صدر له من أعمال هو كتاب «الاستيقاظ: دليل إلى الروحانية الخالية من التدين» أو «Waking Up: A Guide to Spirituality Without Religion»، وذلك في العام الحالي 2014.

كتب هاريس عدة مقالات لصحف ومجلات ومواقع إخبارية وعلمية عديدة، مثل: «The Huffington Post»، و«Los Angeles Times»، و«The

«Washington Post»، و«The New York Times»، و«Newsweek»،
والمجلة العلمية: «Nature».

ويعتبر سام هارس أحد أعمدة حركة الإلحاد الجديد في الواقع المعاصر، ومن أبرز المنتقدين للأديان. ويتخذ سام هارس موقفاً عدائياً من الإسلام على وجه الخصوص، فيقول في كتابه «نهاية الإيمان»: «مع أنني لا أقصد أن أحصر عقيدة الإسلام في كونها إيذاءً من نوع خاص، فإنه ليس ثمة شك - في هذه المرحلة من التاريخ - في أنه يمثل خطرًا فريدًا من نوعه علينا جميعًا، المسلمين وغير المسلمين على حدٍ سواء»⁽¹⁾، وذلك لأن الإسلام - في نظره - يسعى إلى استئصال شأفة الآخر. العجيب أن هارس يناقض نفسه فيقع في عين ما أنكره على الإسلام، حيث قال: «نحن في حالة حرب مع الإسلام، وقد لا يخدم أهداف سياستنا الخارجية اعتراف زعمائنا السياسيين العلني بهذه الحقيقة، ولكن الأمر لا لبس فيه»⁽²⁾. يزعم سام هارس أن الإسلام يشكل خطرًا على كوكب الأرض لأنه يدعو إلى عدم التسامح ورفض قبول الآخر، وسبيل التخلص من هذا الخطر الكبير، هو عدم مسامحته ورفض قبوله، بل إعلان الحرب المسلحة عليه!

(1) انظر كتاب: The End of Faith، (ص28). النص كما ورد بالمصدر:
“While I do not mean to single out the doctrine of Islam for special abuse, there is no question that, at this point in history, it represents a unique danger to all of us, Muslim and non-Muslim alike.”

(2) انظر كتاب: The End of Faith، (ص١٠٩). النص كما ورد بالمصدر:
“We are at war with Islam. It may not serve our immediate foreign policy objectives for our political leaders to openly acknowledge this fact, but it is “unambiguously so

ويضيق المقام عن استقصاء آراء سام هارس في الموضوعات الفكرية أو مواقفه الإلحادية، ونكتفي بهذا القدر الكافي لتصور شخصيته على نحو يؤهل القارئ للنظر في نقد كتابه، ومن شاء التوسع يمكنه أن يراجع المؤلفات أو التسجيلات الخاصة به.

المقدمة الثانية: في التعريف بالكتاب

عنوان الكتاب هو "المشهد الأخلاقي: كيف يحدد العلم القيم الإنسانية" أو «The Moral Landscape: How Science Can Determine Human Values»، وقد صدر عام 2010 عن دار نشر: (Free Press)، بولاية نيويورك، بالولايات المتحدة الأمريكية. كان من ضمن قائمة الـ «النيويورك تايمز» لـ «أفضل المبيعات» في أكتوبر 2010. شهد اهتمامًا واسعًا في أوساط الملحدون والمتدينين على حد سواء. وقد أقام الملحد المعروف ريتشارد دوكنز (Richard Dawkins) حوارًا مع مؤلفه بمسرح: «Sheldonian Theatre» بجامعة «أوكسفورد»، بالمملكة المتحدة. وتعرض هذا الكتاب للنقد اللاذع من قبل المتكلم المسيحي ويليام كريج (William Craig)، وأفرد له مقالة من خمس صفحات للرد عليه، نشرت على الإنترنت إلا أنها في نظرنا لا تفي بالغرض. ومن جانبه، أضاف سام هارس ملحقات للرد على ما ورده من انتقادات طبع في نهاية الكتاب، بطبعته الثانية، وهي التي اعتمدنا عليها في بحثنا. جدير بالذكر، أن هذا الكتاب مبني على رسالة هارس التي قدمها لنيل درجة الدكتوراة من «جامعة كاليفورنيا» بـ «لوس أنجلوس»، في علم العصبية⁽¹⁾، كما صرح بذلك في نهاية كتابه. ويعتبر كتابه هذا هو من أهم الكتب على الإطلاق التي يعتمد عليها الملحدون الجدد في التأسيس لمذهب أخلاقي إلحادي، هكذا زعموا. ونحن - بحول الله وقوته - نظهر في هذا البحث عوار مسلكهم ووَهَن حججهم.

(1) انظر: كتاب: The Moral Landscape، (ص 209).

العرض النقدي للكتاب

ينقسم العرض النقدي لكتاب «المشهد الأخلاقي» إلى قسمين: النقد الإجمالي، والنقد التفصيلي. نقدم في القسم الأول تلخيصًا عامًا عن دعوى سام هارس في كتابه، ونذكر ما يرد عليها من إيرادات، ونبيّن ما فيها من خلل، وذلك على نحو مجمل دون أن نتطرق لفحص أو نقاش نصوص بعينها. وفي القسم الثاني نكشف فيه أبرز المغالطات والأوهام التي رصدناها في كتاب هارس بشيء من التفصيل، ونسردها حسب ورودها في الكتاب، وندلل على مواقع الخطأ فيها.

فنقول وبالله تعالى التوفيق:

القسم الأول: النقد الإجمالي

يسعى سام هارس في «المشهد الأخلاقي» سعيًا حثيثًا أن يثبت للإلحاد موقفًا إيجابيًا من الحكم الأخلاقي المطلق. فعلى عكس كثير من دعاة الإلحاد الذين يعتقدون في نسبية الحكم الأخلاقي، يدافع هارس عن الحكم الأخلاقي المطلق، ويعيب وينكر على الملاحدة القائلين بالنسبية، وهذه ميزة لكتابه، إلا أنه يحاول أن يؤسس مصدرًا للحكم الأخلاقي المطلق دون الحاجة أو اللجوء إلى الاعتقاد في الإله سبحانه وتعالى. وفي بحثه عن ذلك المصدر وقع اختيار هارس على «العلم التجريبي». يمكن لنا أن ننظم دعوى سام هارس كما وردت في كتابه في صورة قياس على نحو ما يلي:

نظم القياس المسوق ليس مستوفيا الشروط فلو سيق دون التزام بالمنطق الصوري لكان أولى، أو أن يتم تفصيل الدعوى ليتبين الحد الأوسط ووجه الاستلزام..

المقدمة الأولى:	•: غاية الأحكام الأخلاقية المطلقة هي تعظيم قدر الصلاح المعيشي للكائنات الواعية.
المقدمة الثانية:	•: الحقائق عن الصلاح المعيشي لتلك الكائنات يمكن التوصل إليها عن طريق العلم التجريبي.
النتيجة:	•: يمكن للعلم التجريبي أن يتوصل للأحكام الأخلاقية المطلقة.

في هذه الأطروحة المتهافة يحاول سام هارس أن ينقل البحث عن معيارية الحكم الأخلاقي خطوة للأمام، فهو بعد أن سلّم بضرورة الحكم الأخلاقي المطلق، أراد أن يعيّن له مصدرًا، وحسب رأيه هذا المصدر هو: «العلم التجريبي». فصار خلاف أهل الدين معه في صلاحية هذا المصدر أن يكون حاكمًا مطلقًا للأخلاق. ولكن بالنظر والاستبصار نجد أن ما يرد على زملائه في الإلحاد القائلين بنسبية الأخلاق يرد عليه أيضًا. وذلك لأن الصلاح المعيشي «well-being» الذي زعمه أمر اعتباري نسبي. ما يعتقد هارس أنه صالحًا ليس بالضرورة كذلك عند كل فرد آخر من أهل العلوم التجريبية فضلًا عن آحاد الناس وجماعات البشر. واعتبار الصلاح المعيشي بمعنى السلامة من الآفات، لا يعد مخرجًا لهارس من هذا المأزق، لأنه ينتقل الكلام معه حيثنذ إلى ماهية الآفات. فما يعتبره فلان آفة ليس بالضروري أن يعتقد غيره كذلك. وما يقال في الصلاح المعيشي بمعنى السلامة من الآفات، يقال فيه أيضًا بمعنى تحصيل المنافع.

لقد هرب هارس من القول بنسبية الأخلاق اللازم عن القول بنشوتها من التطور الطبيعي، إلى القول بالحكم الأخلاقي المطلق، وجعل معيار الإطلاق معيارًا نسبيًا، وهو أثر الأفعال، واختار أثرًا بعينه دون غيره ليكون هو الحكم، وهذا مصادرةً على المطلوب ومحض تحكّم منه.

ملاك هذا الأمر هو لو أن أثر الفعل هو مصدر الحكم عليه، فما هو دليل اعتبار أثر دون آخر، أو ترجيح أثر على آخر ليكون مصدر الحكم الأخلاقي؟ ترجيح سام هارس في حقيقته هو ترجيح بغير مرجح. فوجب أن يكون الحاكم على الفعل

مطلقاً، ووجب أيضاً أن يكون الحاكم على اعتبار آثاره مطلقاً، بل ووجب كذلك أن يكون الحاكم على معايير اعتبار آثاره مطلقاً، وليس ذلك سوى للإله سبحانه.

وبعبارة أخرى يحق لنا أن نقول: الحكم الأخلاقي على الفعل، إما أن يكون وصفاً ذاتياً للفعل، أو أن يكون وصفاً وضعياً له. يلزم على الأول القول بنسبية الأحكام وعدم ثبوت قانون مطلق، لأن الفعل تتعدد صورته بتعدد الفاعلين، ولا يتوصل حينئذ إلى قانون مطلق في حقه. وعلى الثاني، إما أن يكون الواضع متعددًا أو واحدًا. فيلزم على الأول القول بالنسبية لتعدد مصادر الحكم، وعلى الثاني يصح القول بالمطلقية إذا كان ذلك الواضع هو واجب الوجود الذي لا يقبل العدم أو التغيير، إذ لو قبل العدم لزم انهدام القول بالمطلقية، ولو قبل التغيير لزم جواز تعدد الأحكام على الفعل الواحد، ويلزم عن ذلك بطلان القول بالمطلقية. فثبت أنه لا يصح القول بالحكم الأخلاقي المطلق إلا إذا استند إلى من وجوده مطلق، وهو واجب الوجود.

هذا، وقد انتبه علماء أصول الفقه الإسلامي من قديم إلى أن الحكم الشرعي (ونحوه الأخلاقي) لا ينشأ من الفعل نفسه، لأنه ليس وصفاً ذاتياً للفعل، بل هو قضاء وحكم إلهي على اعتبار اقترن به. قال الإمام أبو المعالي الجويني: «فليس الحكم المضاف إلى متعلقه صفةً فيه ثابتةً، فإذا قلنا: شرب الخمر محرم، لم يكن التحريم صفةً ذاتيةً للشرب، وإذا أوجبنا الشرب عند الضرورة، فهو كالشرب المحرم عند الاختيار، والمعنى بكونه محرماً أنه: متعلق النهي، وبكونه واجباً: متعلق الأمر، وليس لما يتعلق به قول قائلٍ على جهة صفةٍ حقيقيةٍ من ذلك القول، وهو

كتسميتنا الشيء معلوماً مع القطع بأنه ليس له من تعلق العلم به صفةً حقيقيةً (1).
فالمناسبة بين الحكم والفعل لا تقضي بأن الحكم صفةً ذاتيةً فيه، لأنها تتوقف على
لحاظ اعتبارات وحيثيات له تختلف باختلاف الأشخاص، والأحوال، والأزمنة،
والأماكن. فالفعل من حيث ذاته واحدٌ لا يتغير، والمتغير هو الاعتبارات.

عندي توقف في بعض الفقرات ههنا، ولم يتضح لي وجهها تماما.

منها اعتبار جعله الأثر المعيشي ترجيحاً بلا مرجح، مع كونه ملحداً، فهو -
لعدم إيمانه بالغيب- سيصل بالسبر والتقسيم إلى جعل معياره: صلاح المعاش.
ومنها جعل إمكان الاختلاف في تحديد جزئيات الصلاح المعيشي ناقضا
للأصل النظري كله، وهذا وارد في كل قاعدة كلية حتى لو كانت مأخوذة من
الشرع.

ومنها ربط الحكم الأخلاقي محل البحث بما ذكره الأصوليون من خلو الفعل
عن صفات ذاتية، لأنهم يقررون حسن الأفعال وقبحها بمعنى ملائمة الطبع
ومنافرته - كما هو معلوم- ، ويجعلونه عقلياً لا يتوقف على الشرع، وللغزالي كلام
لا يخفى عن سبق الوهم إلى العكس يقرره في هذا الباب من الاقتصاد في الاعتقاد
يظهر جلياً تفرقة بين كون الفعل حسناً في ذاته، وبين اقتضاء الطبع والأخلاق بعض
الأفعال المحصلة للمصالح العاجلة، وكون هذه المطالبة - وإن كانت وهمية - لا
ينبغي إغفالها لكون اعتقادات وأخلاق وأفعال أكثر الناس تابعة لأوهامهم.

(1) انظر: «البرهان في أصول الفقه» (1/86-87).

فغاية دعواه أن يستحسن من الأفعال ما يجلب المصالح العاجلة، وهو في هذا يلتقي مع ما يقرره الأصوليون من معنى الحسن بمعنى موافقة الطبع والغرض. فلذلك لم أر أن الاستشهاد بكلام الأصوليين من خلال النقل عن الجويني ههنا واضح الإفادة في الرد على دعواه.

القسم الثاني: النقد التفصيلي

ارتكب سام هارس في كتابه مغالطات مختلفة ووقع في أوهام عديدة، وحتى لا يتشعب بحثنا ويطول حديثنا، رتبنا أبرز أخطائه تحت عناوين فرعية يشمل كل واحدٍ منها نموذجًا وأكثر لنوعٍ خاصٍ لما صدر عنه من مناقضة أو اعتساف. وقد تتبعنا كتابه تتبعًا دقيقًا فأوضحنا نقاط الخلل فيه، وأظهرنا ما لنا من اعتراضات على طرحه، وذكرنا محاولاته المسبقة للتفصي عن إيرادات للمخالفين التي استشعرها في كتابه، وبيّنا تهافت مسلكه في ذلك وأنه لا يرقى إلى أبجديات البحث المنطقي العقلاني.

فنقول وبالله تعالى التوفيق:

المبحث الأول: في بيان مغالطات الكاتب في مقدمات دعواه

دعوى سام هارس في كتابه مبنية على تعريفه «الخير» أو «الحسن» بأنه «ما يدعم الصلاح»⁽¹⁾ معيشة البشر، وبالتالي «الشر» أو «السوء» هو يدعم عكس ذلك. ومن أبرز الأدلة التي يستدل بها على صحة تعريفه، هو قوله: «حتى لو أن كل كائن واعٍ لديه أسوء حالة تخصه في المشهد الأخلاقي، يمكننا رغم ذلك أن نتصور حالة للكون يتألم فيها كل واحد منا أقصى ما يمكن أن يتألمه أو تتألمه. لو تظن أننا لا يمكن أن نقول عن هذا أنه سيء، فلا أدري ماذا يمكن لك أن تعني بكلمة (سيء)، ولا أظنك أيضاً تعرف ما تعني بها»⁽²⁾.

أول خلل ارتكبه هارس في هذا الكلام هو وقوعه في «سفسطة المأل»، وهي التماس صدق الفكرة أو كذبها من مجرد النظر في النتائج المترتبة عليها، فإن كانت هذه النتائج إيجابية تم قبول الفكرة، وإن كانت سلبية تم رفضها واعتبارها كاذبة. وقد وقع فيها سام هارس حينما بنى صدق قضيته على فساد مأل رفضها، وهو عدم ثبوت معنى لكلمة «سيء»! وقد عقد الباحث المغربي رشيد الراضي لهذا النوع من المغالطة فصلاً في كتابه «الحجاج والمغالطة»، واستعرض فيه بعض أشكالها القياسية،

(1) انظر: The Moral Landscape، الصفحة 12. النص:

"If we define 'good' as that which supports well-being, as I will argue we" "...must

(2) انظر: The Moral Landscape، الصفحة 39. النص:

"Even if each conscious being has a unique nadir on the moral landscape, we can still conceive of a state of the universe in which everyone suffers as much as he or she ... possibly can. If you think we cannot say this would be bad, then I don't know what you could mean by the word 'bad' and I don't think you know what you mean by it either."

وقال: «ووجه السفسطة في جميع هذه الأشكال أن النتائج المترتبة عن صدق قضية ما، لا دخل لها بأي وجه في صحة هذه القضية أو كذبها، فقد تكون قضية ما صادقة، لكن النتائج المترتبة عنها غير محمودة، والعكس صحيح، قد تكون قضية ما كاذبة، ولكن النتائج المترتبة عنها محمودة، فالقيمة الصدقية للقضايا مسألة مستقلة بذاتها، تحكمها معايير خاصة مستمدة من قوانين محايدة وقواعد موضوعية لا تحابي أحدًا؛ فسواءً كانت هذه النتائج في صالح المعتقد في القضية أو ليست في صالحه، فقد وجب عليه التسليم بالقيمة الصدقية لهذه القضية (صادقة كانت أو كاذبة). من هنا وجب التمييز بين المبررات العقلية للاعتقاد (Rational Reason to Believe) والمبررات الأهوائية للاعتقاد (Prudential Reason to Believe)، فالأولى هي المعتبرة في باب الحجاج القويم وفي سائر السلوك المعرفي عمومًا، لأن الاعتقاد ينبغي أن يؤسس على أحكام العقل وتقريراته، أما الثانية فباطلة، لأن الهوى لا ينبغي أن يقوم أساسًا للاعتقاد أبدًا، ولا مرشدًا إلى طريق الحق مطلقًا؛ فالتمائل في القوانين التي تحكم تصريف الحوادث والنوازل، يخلص إلى أنها لا تساير الأهواء والأمانى وإن كانت قد توافقت بطريق العَرَض، فليس كل ما يوافق أهواءنا صادق، وبالتالي ينبغي اعتقاده، كما أنه ليس كل ما كان صادقًا واجب الاعتقاد، موافقًا لأهوائنا. لذلك كان من الضروري ونحن نهتم بالاعتقاد ونسعى إلى تمييز الحق، أن نضع جانبًا ما يتصل بحياتنا الأهوائية⁽¹⁾، وما يتعلق بها من مشاعر إيجابية

(1) قال حجة الإسلام الغزالي رحمه الله تعالى: «وأكثر الخلق قوى نفوسهم مطيعة للأوهام الكاذبة، مع علمهم بكذبها، وأكثر إقدام الخلق وإحجامهم بسبب هذه الأوهام، فإن الوهم عظيم الاستيلاء على النفس» انتهى كلامه، انظر: «المستصفي من علم الأصول» (1/190).

كالطمأنينة والتفاؤل والأمل، أو سلبية كالخوف والإحباط والتشاؤم، فلا نجعل ذلك مستنداً للاعتقاد بالقضايا أو عدم الاعتقاد بها⁽¹⁾ انتهى كلامه، ونقلناه بطوله نظراً لأهميته.

وأما الخلل الثاني هو ارتكابه لمغالطة «استعمال المشتبه اللفظي»⁽²⁾، وهو هنا: كلمة «سيء». فهي مشترك لفظي يطلق على عدة معانٍ مختلفة، ولم يعرف هارس مراده بها في هذا السياق. رحم الله أبو الوليد ابن رشد حيث قال: «من لم تكن عنده معرفة بطبائع الألفاظ فهو جدير أن يغلط إن هو تكلم بشيء وإن هو أيضاً سمعه»⁽³⁾.

فنقول: إن كلمة «سيء» مثل كلمة «قبيح» أو «ضار» أو «خطأ»، تطلق ويراد لها أكثر من معنى. قال الإمام الحبر سيف الدين الآمدي: «وأما أهل الحق فليس الحسن والقبح عندهم من الأوصاف الذاتية للمحال، بل إن وصف الشيء بكونه حسناً أو قبيحاً فليس إلا لتحسين الشرع أو تقبيحه إياه، بالإذن فيه أو القضاء بالثواب عليه، والمنع منه أو القضاء بالعقاب عليه؛ أو تقبيح العقل له باعتبار أمور خارجية، ومعان مفارقة من الأعراض، بسبب الأغراض والتعلقات، وذلك يختلف باختلاف النسب والإضافات»⁽⁴⁾.

وقال أيضاً: «ومذهب أهل الحق من الأشاعرة وغيرهم: أن الحسن والقبح

(1) انظر: «الحجاج والمغالطة» (ص 26-27).

(2) قال قطب الدين الشيرازي: «الذهن السليم لا يصدق الكاذب إلا إذا كان مشابهاً للصدق بوجه ما»؛ انظر: «شرح حكمة الإشراق» (ص 270). فمن ثم يعتمد بعض المغالطين إلى استعمال المشترك اللفظي.

(3) انظر: «تلخيص منطوق أرسطو» (7/670).

(4) انظر: «غاية المرام في علم الكلام» (ص 234).

ليساً ذاتياً للحسن والقبيح، ولا أن ذلك مما يدرك بضرورة العقل أو نظره؛ بل إطلاق لفظ الحُسن والقبيح عندهم باعتبارات غير حقيقية، بل إضافية، يمكن تغييرها، وتبديلها بالنظر إلى الأشخاص، والأزمان، والأحوال؛ وهي ثلاثة⁽¹⁾.

وقال الإمام عضد الدين الإيجي مبيناً تلك الاعتبارات: «الحسن والقبح يقال لمعان ثلاثة. الأول: صفة الكمال والنقص. يقال: العلم حسن، والجهل قبيح. ولا نزاع أن مدركه العقل. الثاني: ملاءمة الغرض ومنافرتة. وقد يعبر عنهما بالمصلحة والمفسدة، وذلك أيضاً عقلي ويختلف بالاعتبار؛ فإن قتل زيد مصلحة لأعدائه ومفسدة لأولياءه. الثالث: تعلق المدح والثواب، أو الذم والعقاب، وهذا هو محل النزاع»⁽²⁾.

نقل كلام الأصوليين الأشاعرة في مناقشة ملحد غير ظاهر، فمحل نزاعهم مع المعتزلة ليس وارداً ههنا لعدم إيمانه أصلاً بوجود الخالق تعالى ويوم الجزاء والثواب والعقاب.

وهو لما تكلم عن الحسن ذكر أنه الصلاح المعيشي كما سبق النقل عنه، ويقابله السوء وهو ضد ذلك، فلم يظهر لي تخطئته من جهة الاشتراك اللفظي!

ولأئمة أهل السنة والجماعة أبحاثاً أبحاث عميقة حول هذا الجانب قرروا فيه أدلة مذهبهم على أحسن وجه وأتم بيان، ولعلنا نذكر دليلاً واحداً على صحة مذهبهم من كون وصف الحُسن أو القبح ليس وصفاً ذاتياً للفعل، وإنما حكم

(1) انظر: «أبكار الأفكار في أصول الدين» (2/هـ).

(2) انظر: «المواقف في علم الكلام» (ص 324-323).

اعتباري بوضع واضح⁽¹⁾.

قالوا: إن صفات الفعل الذاتية لا يجوز افتراق المتماثلين فيها، فالقتل قصاصًا كالقتل اعتداءً، لأن ماهيته لا تختلف في الحالتين، ومع ذلك فأحدهما حسن والآخر قبيح. فدل ذلك على أن حسن أو قبح الأفعال ليس وصفًا ذاتيًا لها، وإنما هي أحكام مفروضة بفرض فاضل، وهو الله سبحانه وتعالى.

نعود فنقول، لقد ارتكب سام هارس مغالطةً ثلاثيةً في كلامه سالف الذكر، وهي عدم رعاية الحثيات. فحينما يقول: «يمكننا... أن نتصور حالة للكون يتألم فيها كل واحد منا أقصى ما يمكن أن يتألمه أو تتألمه» ليستدل بتصورنا للتألم ونفور طباعنا منه على «وجوب رفع هذا الألم» مثلاً، وهو الحكم الأخلاقي، يكون قد خالف في حثية البحث (ما هي حثية البحث؟ من المهم توضيحها للقارئ ههنا ولو في الهامش)، بل يكون قد استعمل حيلةً خطابيةً ليوهم أن دليله كلي، والواقع أنه أمرٌ جزئي. ونعني بذلك أن تصور تلك الحالة للكون لا يقع أمرًا كلياً، وإنما يتصور كل منا تلك الحالة حسب إدراكه، ويكون حكمه على تلك الحالة الجماعية حكم فردي يختص بشخصه ولا يتعداه إلى غيره. والتصورات النسبية لا تصلح أن تكون قانوناً كلياً. بالإضافة إلى أن نفور الطبع من المؤلم أو إدراك العقل للنقص ليس محل المنازعة. وعليه، فقد وقع هارس في مغالطة «قلة المبالاة بالحثيات»، وقد حذر علماءنا قديماً عن الوقوع في هذا النوع من الغلط في البحث أو الاستدلال⁽²⁾.

(1) انظر: «شرح معالم أصول الدين» للعلامة شرف الدين ابن التلمساني (ص 410-412).

(2) انظر: «شرح حكمة الإشراق» لقطب الدين الشيرازي (ص 286).

هذا، ولشيخ فلاسفة الإسلام أبو علي ابن سينا تقريرًا بديعًا ماتعًا حول الفرق بين الحكم الأخلاقي المطلق والحكم الأخلاقي الموضوعي، دلت فيه على أن الحكم الأخلاقي في أصله حكم كلي من حاكمٍ مطلقٍ، وأما الحكم الموضوعي، وهو تطبيق الحكم الكلي في آحاد الجزئيات مع رعاية أحوالها يكون من عالم بالكلية المطلقة.

يقول الشيخ الرئيس ابن سينا رحمه الله تعالى: «الأولى أن تكون الأحكام الكلية مفروغًا عن التشاجر فيها⁽¹⁾، وأن يكون الشارع والأئمة فرغوا من تحديدها. وإنما تكون التفرعات الجزئية مفوضة إلى الحكام أنفسهم، دون المتنازعين⁽²⁾.

فإن القضاء على العدل، والجور، والمصلحة، والمفسدة، مما لا يفي به كل بنية وكل قريحة، ولا القريحة الوافية به تقتدر على الفتوى الجامع للمصلحة إلا عن روية ينفق عليها مدة من العمر. فكيف يصلح لهذا القضاء كل من يصلح للحكومات الجزئية؟⁽³⁾ ولو صلح لذلك، لكان الزمان الذي في مثله يفصل الأمر بين المتشاجرين، يضيق عن إنشاء الرأي السديد فيه⁽⁴⁾.

(1) فلا يجوز أن تكون الأحكام الكلية نسبيةً، وإلا أفضت إلى استمرار الشجار والمنازعة.
 (2) يعني: يختص العلماء بإلحاق الأحكام الكلية المطلقة بالوقائع والحوادث الجزئية والشخصية.
 (3) يعني: والحال كذلك، كيف يمكن من له بصيرة بالمسائل الجزئية أن يعرف الصواب فيها من الخطأ؟!
 (4) فلو توقف الحكم الأخلاقي على دراسات العلم التجريبي لما تمكنا أن نحكم في واقعة بعينها حتى يتم استيعاب كافة الاعتبارات والحيثيات فيها على نمط قياسي رقمي، ثم الفراغ من مراجعة نتائجها، والانتهاء من تحليلها على نحو لا يتطرق إليه الوهم. ورغم ذلك لما صلحت تلك الدراسات لتكون مصدرًا مطلقًا لأنها لا تخلو عن اعتراض في سلامة قوانينها البحثية، وانتفاء أغراض الباحثين عن أبحاثهم، وهو محال، لأن الباحث لا يبحث إلا عن شيء، وتصوره للشيء المبحوث عنه ولو بوجه ما متقدم على عملية البحث. ومن ثم، فلن يخلو بحث علمي عن غرض خاص.

وإذا لم يكن ذلك إلى الحكام، فكيف إلى من يليهم من العوام؟⁽¹⁾ فالقوانين الكلية موكولة إلى وضع الشارع، ولا بد من شارع من عند الله. وأما استعمال الكلية في الجزئيات فيقوم به الحكام، حتى يكون غاية نظرهم إنما هو في كون الأمر الجزئي، وغير كونه، سالفًا أو حاضرًا أو من ذي قبل، ويكون الحكم الكلي متقبلاً من الشارع»⁽²⁾ انتهى كلامه رحمه الله تعالى، وهو صالح لهدم مقالة هارس رأسًا، وقد وضعنا في الهوامش تعليقات توضح مقاصد كلام الشيخ ابن سينا.

ونعود فنقول في نهاية هذا المبحث: إن هارس يتكلم عن السوء من حيث منافرته لطبع أو من حيث كونه نقصًا، وليس هذا محل الخلاف حتى يدل عليه، أو يعقده مناطًا للنزاع. قال الإمام شرف الدين ابن التلمساني: «شرط المختلفين أن يتواردوا بالنفي والإثبات على محل واحد فينفي كل واحد من أم عين ما أثبتته الآخر»⁽³⁾. فهل ينفي الدين نفور الطباع أو ميلها؟ الجواب: لا. هل ينفي الدين حصول الكمال أو النقصان في الذوات أو الأفعال؟ الجواب: لا. غلط هارس حيث جعل إدراك العقل الجازم بنفع فعلٍ ما أو ضرره يستلزم وجوب طلب الفعل أو تركه وجوبًا عقليًا.

وأما الخلل الرابع الذي وقع فيه سام هارس في هذا الموضوع هو محاولته إدراك الحقيقة من الاستعمالات اللفظية. والأصل أن الألفاظ والاصطلاحات تتبع

(1) يعني: لما كان الحكم الأخلاقي متعلق بالعلماء والعوام على حد سواء، ولم يكن في مقدور العلماء أن يبحثوا في كل واقعة على النمط الذي أوضحناه في التعليق السابق، فكيف يتأتى للعامي ذلك؟! (2) انظر: «الشفاء» (16/10-17).

(3) انظر: «شرح لمع الأدلة»، الصفحة: 68. وقال الإمام حجة الإسلام الغزالي: «الاختلاف إنما يتصور بعد التوارد على شيء واحد»، انظر: «المستصفي من علم الأصول» (1/64).

الحقائق، لا العكس. وقال حجة الإسلام أبو حامد الغزالي رحمه الله: «فاعلم أن كل من طلب المعاني من الألفاظ ضاع وهلك، وكان كمن استدبر المغرب وهو يطلبه، ومن قرر المعاني أولاً في عقله، ثم أتبع المعاني الألفاظ فقد اهتدى»⁽¹⁾.

وقال أيضاً رحمه الله: «وإذا أنت أنعمت النظر واهتديت للسبيل عرفت قطعاً أن أكثر الأغاليط تنشأ من ضلال من طلب المعاني من الألفاظ، ولقد كان من حقه أن يقرر المعاني أولاً، ثم ينظر في الألفاظ ثانياً، ويعلم أنها اصطلاحات لا تتغير بها المعقولات، ولكن من حرم التوفيق استدبر الطريق وترك التحقيق»⁽²⁾.

وقد طلب هارس حقيقة الحكم الأخلاقي من استعمال سياقي للكلمة «سيء»، وهي طريقة غير مرضية، على خلاف مقتضى البحث العقلي وأصول النظر المنطقي. وبذلك يظهر فساد نظر هارس، وتهاافت فكره، وسقوط دعواه. وقد بيّنا كيف وقع في أربعة مغالطات في موضع واحد من كتابه، ونختم بقولنا: إن العادة قاضية بأن من يتعمد المغالطة لا يتوقف عند ارتكاب واحدة، ورحم الله الإمام أبو الحسن الماوردي حيث قال: «وليس لمعار الجهل غاية، ولا لمضار الحمق نهاية»⁽³⁾.

(1) انظر: «المستصفي من علم الأصول» (1/65).

(2) انظر: «الاقتصاد في الاعتقاد»، الصفحات: 83-84.

(3) انظر: «أدب الدين والدنيا»، الصفحة: 58.

المبحث الثاني: في بيان سوء فهمه لـ " العلم التجريبي " .

نكشف في هذا المبحث التناقضات الشديدة التي ارتكبتها حول علاقة «العلم التجريبي» بـ«الفلسفة»، ولا نقع في الخطأ إذا قلنا أن السبب الرئيسي لتهافت دعاوى سام هارس في كتابه واضطرابها يعود إلى خلطه بين أدوار المجالين على نحو غير مسبق.

يقول هارس في كتابه: «العلم⁽¹⁾ لا يستطيع أن يخبرنا على نحو علمي⁽²⁾ لما يجب علينا أن نحترم الصحة. ولكن متى اعترفنا أن الصحة هي الاهتمام المناسب لعلم الطب، نستطيع حينئذ أن ندرسها ونروج لها عن طريق العلم⁽³⁾».

لم يرتكب سام هارس محظوراً في هذا الكلام، إذ احترام الصحة قيمة لا يتوصل إليها بالمبحث التجريبي، وإنما بالمبحث الفلسفي على اختلاف مساراته.

ودور العلم التجريبي تبع لما تقررته الفلسفة، فمن شأنه أن يساعد على فهم الصحة كقيمة، ويروج لها بدراساته حولها، ويسهم باكتشافاته في تحقيقها، وفق معناها المقرر سلفاً في فلسفة من الفلسفات الشمولية.

يقول الفيلسوف الأمريكي جري فودر (Jerry Fodor): «العلم⁽⁴⁾ هو حول

(1) يعني: العلم التجريبي.

(2) يعني: وفق أدوات البحث التجريبي.

(3) انظر: المصدر السابق، صفحة: 37. النص:

“Science cannot tell us why, scientifically, we should value health. But once we admit that health is the proper concern of medicine, we can then study and “promote it through science

(4) يعني: العلم التجريبي.

الحقائق، وليس المعايير⁽¹⁾. قد يعرفنا حالنا، لكنه لن يعرفنا الخطأ فيه⁽²⁾.

فالعلم التجريبي لا يصلح أن يكون حاكمًا على أفعال البشر وفارقًا بين الخير والشر، ذلك أن موضوعه تفسير الواقع، وليس الحكم عليه؛ فكيانه المعرفي غير قائم على إصدار الأحكام القيمية، ولا أدواته البحثية تنتج أحكامًا إلزامية. غاية الأمر أن العلم التجريبي يفيد في إدراك الواقع المراد له الحكم، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره. فمدخلية العلم التجريبي في الحكم الأخلاقي تكون في نحو إفادته مقدمات تصورية حول ما من شأنه أن يحكم فيه أو عليه، لا من جانب إنشاء ذات الحكم الأخلاقي الملائم أو المناسب أو المعتبر له.

ويفصح عن هذا المعنى الفيلسوف الأمريكي الآخر دانييل دينيت (Daniel Dennett) بقوله: «العلم بلا فلسفة ليس ثمة شيء، مجرد علم تم تطبيقه دون مراعاة لافتراضاته الفلسفية الكامنة»⁽³⁾.

(1) يعني: الأحكام المعيارية القيمية، كالصواب والخطأ.

(2) المصدر:

Fodor, Jerry. «Why Pigs Don't Have Wings.» London Review of Books 29.20 (2007): 19-22. 20 Dec. 2014 <<http://www.lrb.co.uk/v29/n20/jerry-fodor/why-pigs-dont-have-wings>>.

النص:

Science is about facts, not norms; it might tell us how we are, but it couldn't "tell us what is wrong with how we are"

(3) انظر: Intuition Pumps And Other Tools for Thinking، صفحة: 20. There is no such thing as philosophy-free science, just science that has been" conducted without any consideration of its underlying philosophical assump- "tions

العبارة المترجمة غير واضحة المعنى، لعلها تحتاج إلى إعادة صياغة، أقترح أن تكون نحو:

ليس ثمة شيء يمكن أن يسمى «العلم الخالي عن الفلسفة " philosophy-free science "، هو ليس إلا علماً تم تطبيقه دون مراعاة لافتراضاته الفلسفية الكامنة. كما يقول أيضاً الفيزيائي جورج إيس (George Ellis): «الاعتقاد بأن الواقع كله يمكن فهمه كاملاً وفق الحثيات والمعادلات الفيزيائية خرافة... إنها تمثيل جزئي وغير كامل للواقع الفيزيائي، والبيولوجي، والنفسي، والاجتماعي»⁽¹⁾. ويقول أيضاً: «كثيرٌ من الجوانب الأساسية للحياة - مثل: الأخلاقيات، ما هو صواب وما هو خطأ؛ والجماليات، ما هو جميل وما هو قبيح - يقع خارج مجال البحث العلمي.

العلم يمكن أن يعرفك ما هي الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى انقراض الدب الأبيض، أو بالتأكيد البشرية؛ لكن ليس للعلم مهما كان أن يجدد الصواب أو الخطأ،

(1) المصدر:

Horgan, John. «Physicist George Ellis Knocks Physicists for Knocking Philosophy, Falsification, Free Will.» *Scientific American*. 22 July 2014. Web. 19 Dec. 2014

<http://blogs.scientificamerican.com/cross-check/2014/07/22/physicist->./george-ellis-knocks-physicists-for-knocking-philosophy-free-will>

النص:

The belief that all of reality can be fully comprehended in terms of physics” and the equations of physics is a fantasy ... [T]hey are partial and incomplete “representations of physical, biological, psychological, and social reality

هذا ليس سؤالاً علمياً⁽¹⁾.

فحتى هذه اللحظة يتوافق هارس مع النظرة الفلسفية العلمية السائدة حول دور كل من الفلسفة والعلم التجريبي، ولكن العجيب أنه سرعان ما يخالف ما اعترف به من كون قيمة، كقيمة الصحة، البحث عنها يدور في فلك الفلسفة، وليس في مجال العلم التجريبي، فيقول: «أنا أعتقد أننا سنزداد فهماً للخير والشر، والصواب والخطأ، وفق الوصف العلمي، لأن الاهتمامات الأخلاقية تترجم إلى حقائق علمية عن كيفية تأثير أفكارنا وأفعالنا في صلاح الكائنات الواعية مثلنا.

لو أن ثمة حقائق علمية عن صلاح تلك الكائنات - وثمة كذلك بالفعل - فلا بد أن يكون للأسئلة الأخلاقية إجابات صحيحة وأخرى خاطئة⁽²⁾، ويقول أيضاً: «إنه فقط الفهم العلمي الذي يمكن أن يرشدنا إلى احتمالات الصلاح المعيشي البشري»⁽³⁾، ويقول كذلك: «إجابة سؤال: ماذا ينبغي أن نعتقد؟ ولماذا ينبغي أن

(1) انظر: المصدر السابق. النص:

“Many key aspects of life (such as ethics: what is good and what is bad, and aesthetics: what is beautiful and what is ugly) lie outside the domain of scientific inquiry (science can tell you what kind of circumstances will lead to the extinction of polar bears, or indeed of humanity; it has nothing whatever to say about whether this would be good or bad, that is not a scientific question).”

(2) انظر: المصدر السابق، (ص102). النص:

“Only a scientific understanding of the possibilities of human well-being could guide us

(3) انظر: المصدر السابق، (ص62). النص:

I believe that we will increasingly understand good and evil, right and wrong, in scientific terms, because moral concerns translate into facts about how our thoughts and behaviors affect the well-being of conscious creatures like ourselves

أعتقد؟ هي عمومًا إجابة علمية»⁽¹⁾.

ويظهر لأي طالب مبتدئ في فلسفة العلوم أن هذا بحث فلسفي، متعلق بنظرية المعرفة، والعلم التجريبي غير منوط بالنظر فيه.

لا تسعف هارس أي محاولة تأويلية باهتة للجمع بين جملته الأولى: «العلم لا يستطيع أن يخبرنا على نحو علمي لما يجب علينا أن نحترم الصحة»، وجملته الأخيرة: «إجابة سؤال: ماذا ينبغي أن أعتقد؟ ولماذا ينبغي أن أعتقد؟ هي عمومًا إجابة علمية». والسؤال الموجه له الآن: ما هو موقف هارس الذي ينبغي لنا أن نعتقد؟! ولا يفوتنا أن نشير إلى أن اشتراك علمين أو أكثر في الغايات بجهات مختلفة لا يستنكر⁽²⁾، إلا أنه لا يؤذن باتحاد مسائليهما، لأن العلوم تشترك في الموضوعات، ثم تختلف تمايزًا أو تناسبًا لاختلاف موضوعاتها بالذات أو بالحشيات⁽³⁾.

قال العلامة أبو عبد الله المرادسي: «العلوم جنس واحد، وإنما تنوعت

(1) انظر: The Moral Landscape، (ص144).

النص:

The answer to the question ‘What should I believe, and why’
‘.should I believe it?’ is generally a scientific one

(2) فمثلاً: يشترك علم الاعتقاد مع علم الفقه في غاية وهي الفوز بالجنة والنجاة من النار، ولكن الأول يشترك فيها من حيث أن ثمرته هي الامتثال الصحيح إلى التكليف الإلهية المتعلقة بالقلوب، والثاني من حيث أن ثمرته هي الامتثال الصحيح إلى التكليف المتعلقة بالجوارح. فاشترك العلمين في غاية واحد بجهات مختلفة.
(3) قال العلامة سعد الدين التفتازاني: «وكما أن تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات، كذلك تناسبها وتباينها بحسب تناسب الموضوعات وتباينها»، انظر: «شرح الرسالة الشمسية» (ص385).

وتمايزت بتغاير الموضوعات، حتى أنه لو لم يكن لعلمٍ موضوعٌ مغاير لموضوع علم آخر بالذات أو بالاعتبار، لم يصح كونها علمين وتعريفهما بتعريفين مختلفين، ولتداخلت العلوم، وكان الناظر في علمٍ ناظرًا فيما هو أعلى منه أو أسفل⁽¹⁾، انتهى كلامه بتصرف يسير.

ويتضح بذلك خلط سام هارس بين مسائل علمين لاشترك موضوعيهما في غاية ما، ولم يلتفت إلى اختلاف حيثيات الموضوع وجهات تحقيق الغاية.

ورحم الله فيلسوف قرطبة ابن رشد حيث قال: «فظاهرٌ أنه ليس يجب⁽²⁾ على المهندس أن يجيب عن أي مسألة اتفق، ولا على الطبيب عن أي مسألة اتفق.

وبالجملة فليس على صاحب صناعة أن يجيب إلا عن المسائل التي تخص صناعته، أو المسائل التي هي من الجنس الذي هو أعلى من صناعته.

مثال ذلك: أنه ليس يجب على صاحب علم المناظر أن يجيب إلا عن المسائل التي تخص علمه أو عن المسائل الهندسية التي يستعملها مبادئ في صناعته، لكنه ليس يجب عن مبادئ تلك المسائل بما هو صاحب علم المناظر، وإنما يجب عنها المهندس بما هو مهندس. والمهندس أيضًا إن أجاب عن مسائل من علم المناظر فذلك عارض له من جهة أنها أمور لاحقة لموضوعه وداخله تحته.

وإن كان ذلك كذلك، فظاهر أنه ليس يمكن أن يتكلم صاحب صناعة مع من ليس هو من أهل تلك الصناعة، فإنه لو فعل الإنسان ذلك لوقع له حيرة في

(1) انظر: «الأزهار الطبية النثر فيما يتعلق ببعض العلوم من المبادئ العشر» (2/12-13).

(2) أي: لا ينبغي.

الصناعة»⁽¹⁾ انتهى كلامه رحمه الله.

فيقبُح على حامل للدكتوراة من جامعة كبيرة أن يقع في مثل هذه السقطة.

والله الهادي لا رب سواه.

(1) انظر: «تلخيص منط أرسطو» (5/403). وقال أرسطوطاليس: «فليس ينبغي إذن أن يسأل كل واحد من العلماء عن كل شيء؛ ولا أيضًا أن ينبغي أن يجيب عن كل ما يسأل في كل واحد به؛ لكن إنما يجب أن يجيب عن أشياء محدودة منحازة [في نسخة: منفردة] في علمه»، انظر: «منطق أرسطو» (2/365).

المبحث الثالث: في ارتكابه «المغالطة الطبيعية».

ألف الفيلسوف البريطاني جورج إدوارد موور (George Edward Moore) عام 1903 كتابه «مبادئ الأخلاق» أو «Principia Ethica»، ودافع فيه عن ضرورة عدم تعريف الصواب أو الخطأ عن طريق صفات الأفعال، كقولنا: إن هذا الفعل نافع فهو صواب، أو هذا الفعل ضار فهو خطأ، وهكذا، لأننا نكون قد ارتكبنا حينئذ ما أسماه: «المغالطة الطبيعية» أو «Naturalistic Fallacy»⁽¹⁾.

وسبب الوقوع في تلك المغالطة هو عدم الفرق بين الحاصل وطلب الحصول، فالانتقال من الواقع بالفعل إلى المطلوب وقوعه يفتقر دائماً إلى دليل فلسفي. فالطب يخبرنا بضرر التدخين، ولكن الدليل على أنه يلزمنا اجتناب المضرات لا يتأتى من ذات الطب، وإنما يتأتى بحث ذلك في الفلسفة.

وهذه المغالطة لازمة لاستدلالات هارس، ولعله كان مدرّكاً لذلك فأراد أن يتصل منها بالجمع بين مثاليين. المثال الأول هو أن «الشر الإنساني ظاهرة طبيعية، وثمة مستوى معين من العنف الافتراضي فطري بالنسبة لنا»⁽²⁾. أراد هارس بهذا المثال أن يقول أن العنف الافتراضي هو نوع من الشر، وهذا الشر موجود في الطبيعة،

(1) انظر: «Principia Ethica» (ص10).

(2) انظر: المصدر السابق، (ص100). النص:

“Human evil is a natural phenomenon, and some level of predatory violence is innate in us”

ووجوده في الطبيعة لا يعني قبولنا له، وبالتالي فإننا نسعى إلى إزالته. ثم يأتي بالمثال الثاني فيقول: «لا بد أن نذكر أنفسنا باستمرار أن ثمة فرق بين ما هو طبيعي وما هو في الحقيقة خير لنا. السرطان هو أمر طبيعي تمامًا، ومع ذلك فالقضاء عليه هدف أساسي للطب الحديث»⁽¹⁾.

وأراد بهذا المثال أن يقول أن السرطان هو أمر طبيعي، ولكن أيضًا وجوده في الطبيعة لا يعني استسلامنا له، وبالتالي فنحن نسعى إلى إزالته. فكأن هارس أراد أن يسوّي بين وجود السرطان ووجود العنف الافتراضي تحت مظلة واحدة هي الشر. فكأنه يقول: كما أن الطب يسعى لإزالة الأشياء الطبيعية التي لا نقبلها مثل السرطان، حيث أن الطب هو وسيلة فهمها ووسيلة مكافحتها، فكذلك العلوم التجريبية تقوم مقام الطب مع سائر الأشياء الطبيعية التي لا نقبل وجودها، ومن جملة تلك الأشياء التي لا نقبل وجودها: الشر! هكذا قام هارس بخلط المفاهيم! أولاً: ثمة فرق بين العنف الافتراضي وبين الحكم عليه، كما بين جورج موور، وأشرنا إليه سابقًا. فالعنف الافتراضي هو أمر موجود في الواقع وهو عارض للطبيعة البشرية لا مربية في ذلك، ولكن الحكم على هذه الظاهرة الإنسانية أنها شر ليس أمرًا طبيعيًا، أي ليس جزءًا من الطبيعة ولا عارضًا لها، لأن الحكم على العنف الافتراضي

(1) انظر: The Moral Landscape، صفحة: 101. النص:

“We must continually remind ourselves that there is a difference between what is natural and what is actually good for us. Cancer is perfectly natural, and yet its eradication is a primary goal of modern medicine.”

بأنه شر، هو عبارة عن حكم أخلاقي بخطأ هذا الفعل، وبالتالي هو حكم أخلاقي يطلب عدم ممارسة هذا الفعل وعدم إتيانه.

ثانيًا: سوّى هارس بين السرطان الذي مرض والعنف الافتراضي لمجرد أنهما عارضان للطبيعة البشرية! فالعنف الافتراضي هو ثمرة الإرادة البشرية ونتيجتها بخلاف السرطان! والأحكام الأخلاقية إنما محلها الأفعال الناتجة عن الإرادة البشرية وليس محلها الأمراض العضوية. وبالتالي، فالأمراض العضوية لا تدخل تحت دائرة الشر الذي هو نعني به الخطأ الأخلاقي، وإنما تدخل تحت دائرة الشر الذي هو بمعنى الضرر أو النقص. وبالتالي فالطب لا يسعى لإزالة الشر الذي هو خطأ أخلاقي، وإنما الطب يسعى لإزالة الشر الذي هو بمعنى الضرر، والامثال للطب في هذا المسعى لا ينبع من الطب ذاته، وإنما من مسلّمة فلسفية مفادها أن الطب ينبغي الامثال إلى حكمه في تشخيص وعلاج الأمراض العضوية.

ثالثًا: يلزم على مذهب هارس في التسوية بين السرطان والعنف الافتراضي أن يتنصل صاحب الخلق السيء من مسؤولية أفعاله، فهو يكذب لأنه إلى الآن لم يجد علاجًا ناجعًا للكذب! وأصبح كل مجرم وكل قاتل وكل فاسد مثل أي خلايا سرطانية لا يستطيع الطب حاليًا علاجها!

رابعًا: ربما يكون الذي دعا هارس إل التسوية بين السرطان والعنف الافتراضي اعتقاده بأن الإنسان ليس له إرادة حرة وأنها مجرد وهم؛ فإنه خصص كتابه «حرية الإرادة» أو «Free Will» للدفاع عن هذا الرأي. ولكن هذا لا يبرر التسوية بين السرطان والعنف، لأن فاعل العنف يعي من نفسه إرادة واختيارًا. وهذا الوعي

في ذاته يكفي لأن يترتب عليه الحكم الأخلاقي. أما إن كان بالنظر إلى علم الأعصاب الذي تخصص فيه هارس أو عند بعض المدارس الفلسفية أن الإرادة البشرية ليست إلا مجرد توهم، فهذا لا يستلزم عدم جدوى الحكم الأخلاقي، وكذلك لا يستلزم التسوية بين تصرفات الإنسان وأفعاله وبين أحوال الخلايا وظروفها.

خامساً: ينبغي أن ننبه أن هارس لم يصرح بالتسوية بين الموجود في الطبيعة الناجم عن الإرادة البشرية وبين الموجود في الطبيعة ولا دخل للإرادة البشرية فيه، ولكن سياق كلامه يوحي بذلك ويؤذن به، وفي كل الأحوال، فإنه - كما ذكرنا أكثر من مرة - لا ارتباط منطقي بين قولنا مثلاً: «الكذب أحدث ضرراً» وبين «الكذب خطأ أخلاقي ينبغي الإقلاع عنه» دون أن نبرهن منطقياً على «كل ما أحدث ضرراً فهو خطأ أخلاقي ينبغي الإقلاع عنه». ونظيره في استدلالات هارس أن يقال: «التدخين أحدث ضرراً عضوياً» وهذا ثابت بالطب، ولكن «ينبغي الإقلاع عن التدخين» متوقف على إثبات «كل ما أحدث ضرراً عضوياً فينبغي الإقلاع عنه»، وهذا لا يثبت طبيًا، بل فلسفيًا.

والذي يرجح فهمنا لسياق كلام هارس ومقاصده هو أنه خلط أيضًا بين التصديقات المتعلقة بالحقائق العلمية والتصديقات المتعلقة بالأحكام الأخلاقية، فيقول: «أنا أظن أن فهمًا أكثر تفصيلاً عن العمليات الدماغية ... يمكن أن يؤثر على إدراكنا للصواب والخطأ»⁽¹⁾.

(1) انظر: المصدر السابق، (ص94). النص:

“I suspect that a more detailed understanding of the brain processes involved in making moral judgments ... could affect our sense of right and wrong.”

وهذا أيضًا من الخطأ البيّن. فإن الدراسات المعلمية العلمية على المخ إنما تكشف آثار الانفعالات النفسية، ولا علاقة لها من قريب أو بعيد عن تعيين حكم ما إلى فعل ما.

فنتائج الدراسات مربوطة بطبيعة العينات والآليات المتوفرة للدراسة.

ولو افترضنا على أقصى تقدير أننا توصلنا إلى فهم كامل شامل حول انفعالات البشر ومواقفهم من الأحداث التي تستدعي قرارات أخلاقية، فكيف يمكن لهذا الفهم أن يبصرنا بالقرار الأخلاقي الأمثل أو على الأحرى بالحكم الأخلاقي المطلق؟

كيف تكون دراسة الانفعالات النفسية للبشر الحاليين تجاه مواقف أخلاقية معينة دليلًا لمعرفة المعنى الكلي المطلق للصواب والخطأ؟!

لا يجب سام هارس عن أي من تلك التساؤلات الموضوعية.

ويقول أيضًا: «التصديق ... يسد الفجوة بين الحقائق والقيم. نحن نكوّن تصديقات حول الحقائق ... ونكوّن أيضًا تصديقات حول القيم: الأحكام الأخلاقية ... رغم أنها ربما يختلفان في جوانب معينة، إلا أن التصديقات في كلا المجالين يشتركان في صفات مهمة.

فكلا النوعين من التصديقات له دعاوى مضمرة عن الصواب والخطأ: ليس مجرد دعاوى عن كيف نفكر أو نتصرف، وإنما عن كيف ينبغي أن نفكر ونتصرف. التصديقات الحقائقية، مثل: (الماء من جزئين هيدروجين وجزء أكسجين)؛

والتصديقات الأخلاقية، مثل: (القسوة خطأ)؛ ليسا مجرد تفضيلات. تصديقك الحقيقي لقضية منها هو تصديقك بأنك قبلتها لأسباب صحيحة»⁽¹⁾.

ويقول في تعليقه على هذا النص: «يجب أن يكون واضحًا أن التفرقة التقليدية بين التصديق والمعرفة⁽²⁾ لا تنطبق هنا ... المعرفة الإدعائية حول العالم هي تمامًا مسألة اعتقاد ... سواء اختار الإنسان أن يقول: (أصدق كذا)، أو أن يقول: (أعرف) كذا، هو مجرد فرق في التأكيد، معربًا عن درجة ثقة المرء ... فهّم التصديق على مستوى المنح كان مؤخرًا محور بحثي العلمي»⁽³⁾.

(1) انظر: The Moral Landscape، (ص14). النص:
 “Belief ... bridges the gap between facts and values. We form beliefs about facts: and belief in this sense constitutes most of what we know about the world ... But we also form beliefs about values: judgments about morality ... While they might differ in certain respects, beliefs in these two domains share very important features. Both types of belief make tacit claims about right and wrong: claim not merely about how we think and behave, but about how we should behave. Factual beliefs like ‘water is two parts hydrogen and one part oxygen’ and ethical beliefs like ‘cruelty is wrong’ are not expressions of mere preference. To really believe either propositions is also to believe that you have accepted it for legitimate reasons.”

(2) يعني: التصور.

(3) انظر: المصدر السابق، (ص212-213). النص:

“It should be clear that the conventional distinction between ‘belief’ and ‘knowledge’ does not apply here ... [O]ur propositional knowledge about the world is entirely a matter of ‘belief’ ... Whether one chooses to say that one ‘believes’ X or that one ‘knows’ X is merely a difference of emphasis, expressing one’s degree of confidence ... Understanding belief at the level of the brain has been the focus of my recent scientific research ...”

فهو إذن يسعى بالفعل إلى أن يسوي بين كلا النوعين من القضايا، ويستدل على ذلك بأن محل وقوع التصديق بهما واحدٌ، وهو المخ، وفق الدراسات الدماغية الحديثة حسب زعمه! ولكن اتحادهما في محل وقوع التصديق بهما لا يعني اتحادهما في الموضوع. فالقضايا التصديقية المتعلقة بالحقائق العلمية موضوعها هو الحاصل، يعني الواقع، والقضايا التصديقية المتعلقة بالأحكام الأخلاقية موضوعها طلب الحصول. ولو قلنا إن الدراسات الدماغية أثبتت أن تفاعلات المخ حال إدراكه فعلاً حسناً هي نفسها حال إدراكه التكليف بالفعل الحسن، فلا يدل ذلك إلا على ارتباط ما بينهما في الإدراك، ولا يفيد شيئاً أكثر من ذلك.

ثم نعود فنقول: إن طلب الحصول هو حكمٌ إنشائي يقتضي الامتثال له، ولا حكم إلا من حاكم، والحاكم لا يكون أبداً هو محل إدراك حكمه (المخ)! لأنه حينئذ يصبح المخ حاكماً ومحكوماً، وهذا هو اتباع الهوى. ويلزم عن ذلك القول بنسبية الأحكام الأخلاقية لاختلاف الطبائع الدماغية. ونسبية الأحكام الأخلاقية لا يقول بها هارس، وهكذا تفشل محاولته في إثبات الأحكام الأخلاقية المطلقة وفق النظرة الإلحادية للكون.

خاتمة

نقول في نهاية هذا البحث أنه لم تنجح في نظرنا محاولة سام هارس لإثبات الأحكام المطلقة للأخلاق في ظل الإلحاد. وظهر لنا خلال البحث أن العلم التجريبي ليس بمقدوره أن يكون بديلاً عن الدين كمصدر للحكم الأخلاقي المطلق، وأنه يستحيل أن يكون الحاكم المطلق جزءاً من هذا الكون، أو ظاهرةً من ظواهره، أو قياساً رقمياً لبعض ظواهره، كما يستحيل أن يكون المهندس المعماري جزءاً من بناية، كسطح أو حائط، والله سبحانه وتعالى المثل الأعلى. وقد بيننا بسبل شتى أن هارس يعمد إلى حيل لفظية للدفاع عما يعتبره حلاً لـ «مشكلة القيمة» الأخلاقية عند الملحدون. ويستغل هارس احترام وهيبة وموضوعية «العلم التجريبي» في عالمنا المعاصر ليجعله مطية القطع بخطأ أو صواب أفعال بعينها. وفي حقيقة الأمر لا يطرح سام هارس جديداً للبحث الأخلاقي، فكتابه في نهاية المطاف ما هو إلا صورة أخرى لمذهب النفعية الذي قال به جيرمي بنتام ثم جون ستوارت ميل، وله صلة بالفيلسوف اليوناني إبيقور؛ وهو مذهب قائم على التسوية بين الخير والمنفعة، فالفعل الذي لا يؤدي إلى منفعة ليس خيراً، والعكس بالعكس. ثم اختلفت تأويلات المنفعة عندهم إلى أقوال شتى ليس هذا مقام ذكرها مفصلاً. وغاية أمر هارس أنه حصر آلية إدراك وقياس المنفعة في العلم التجريبي، ولكنه لم يتمكن فلسفياً من تعيين المنفعة التي توزن بالعلم التجريبي. ويكفينا في نهاية المطاف أن كتاب «المشهد الأخلاقي» لسام هارس هو اعتراف لأحد أساطين الإلحاد الجديدة بضرورة وجود مصدر للحكم الأخلاقي المطلق، وأن التطور لا يصلح معياراً أخلاقياً. والله الهادي لا رب سواه.

قائمة المراجع

القسم الأول: المراجع العربية.

1. ألكار الأفكار في أصول الدين، الإمام سيف الدين الأمدى، تحقيق: أحمد محمد المحمدى، الطبعة...، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة - مصر.
2. أدب الدين والدنيا، الإمام القاضي أبو الحسن الماوردى، تحقيق: اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمى، الطبعة الأولى 1434هـ/ 2013م، دار المنهاج، جدة - السعودية.
3. الأزهار الطيبة النشر فيما يتعلق ببعض العلوم من المبادئ العشر، أبو عبد الله محمد الطالب ابن الحاج السلمى المرداسى الفاسى، تحقيق: د. جعفر ابن الحاج السلمى، الطبعة 1428هـ/ 2007م، منشورات جمعية تطاون أسمير، تطوان - المغرب.
4. الاقتصاد فى الاعتقاد، الإمام حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد الغزالى، تحقيق: أنس محمد عدنان الشرفاوى، الطبعة الثانية 1433هـ/ 2012م، دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة - السعودية.
5. تلخيص منطق أرسطو، أبو الوليد ابن رشد، تحقيق: د. جيرار جهامى، الطبعة الأولى 1992م، دار الفكر اللبنانى، بيروت - لبنان.
6. شرح الرسالة الشمسية، العلامة سعد الدين التفتازانى، تحقيق: جاد الله بسام صالح، الطبعة...، دار النور المبین، عمّان - الأردن.

7. شرح لمع الأدلة، شرف الدين ابن التلمساني، تحقيق: الدكتور السيد محمد سيد عبد الوهاب، طبعة 1430هـ/ 2009م، دار الحديث، القاهرة - مصر.

8. شرح معالم أصول الدين، شرف الدين ابن التلمساني، تحقيق: نزار حمادي،

9. المستصفى من علم الأصول، الإمام حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: الدكتور حمزة زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة، المدينة المنورة - السعودية.

10. منطق أرسطو، المعلم الأول أرسطو طاليس، تحقيق: عبد الرحمن بدوي،

11. المواقف، العلامة عضد الدين الإيجي،

12. ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله. الشفاء. الناشر: دار ذوي القربى. جمهورية إيران الإسلامية.

13. الشيرازي، قطب الدين محمود بن مسعود. شرح حكمة الإشراق.

المحقق: سيد محمد موسوي. الناشر: مؤسسة انتشارات حكمت. جمهورية إيران الإسلامية.

القسم الثاني: المراجع الأجنبية.

1. Darwin, Charles. The Descent of Man. New York: D. Appleton and Company, 1871. Print.

2. Dennett, Daniel C. Intuition Pumps and Other Tools for Thinking. First ed. New York: W. W. Norton, 2014. Print.
3. Fodor, Jerry. “Why Pigs Don’t Have Wings.” London Review of Books 29.20 (2007): 1920 .22-Dec. 2014. <<http://www.lrb.co.uk/v29/n20/jerry-fodor/why-pigs-dont-have-wings>>.
4. Harris, Sam. The End of Faith: Religion, Terror, and the Future of Reason. New York: W.W. Norton, 2004. Print.
5. Harris, Sam. The Moral Landscape: How Science Can Determine Human Values. New York: Free, 2010. Print.
6. Horgan, John. “Physicist George Ellis Knocks Physicists for Knocking Philosophy, Falsification, Free Will.” Scientific American. 22 July 2014. Web. 19 Dec. 2014.
7. <[٤٥](http://blogs.scientificamerican.com/cross-</div><div data-bbox=)

check/201422/07//physicist-george-ellis-knocks-physicists-for-knocking-philosophy-free-will/>.

8. Moore, George E. Principia Ethica. Cambridge: Cambridge UP, 1922. Print.

إصدارات أخرى من مبادرة سؤال (أبحاث)

- 1 . قيمة السؤال
- 2 . استدلال الشيخ مصطفى صبري على وجود الله في السياق الحدائثي
- 3 . مقتطفات من تاريخ الفلسفة في العالم الاسلامي
- 4 . الأزمة الروحية
- 5 . هل السؤال ممنوع

إصدارات أخرى من مبادرة سؤال (مطويات)

- 1 . من حقي ان اسأل
- 2 . العقلية الخرافية
- 3 . الايمان الاعمى

الأخلاق والتجريبية

هذا البحث هو عرض نقدي لكتاب: «المشهد الأخلاقي» من تأليف "سام هارس" أحد أشهر ملاحدة العصر. تدور فكرة الكتاب حول طرح «العلم التجريبي» كمصدرٍ بديلٍ عن الدين للحكم الأخلاقي المطلق. ويشتمل هذا البحث على نقد إجمالي وآخر تفصيلي لما قدمه المؤلف من آراء واستدلالات. وتعود أهمية هذا النقد إلى عدة أمورٍ، منها: أن الكتاب محل النقد يعتبر من أبرز الكتب المتداولة في مكتبة الإلحاد، ويشهد لضرورة الحكم الأخلاقي المطلق متفقاً في ذلك مع موقف الدين؛ وأن مؤلف الكتاب له شعبية كبيرة في أوساط الملحدين، ويمتلك هالة إعلامية ضخمة، وموقف عدائي من الإسلام على وجه الخصوص؛ وأن هذا النقد هو أول رد علمي مفصل باللغة العربية على هذا الكتاب.

Suaal.org

facebook.com/suaalorg

twitter.com/suaalorg